المشاريع الإماراتية بين الأكبر في المنطقة.. لكن حصة الأسد للمشاريع السعودية.. في الصورة ملعب غولف يطل على مشاريع ضخمة في دبي (رويترز)

1,3 تريليون دولار كلفة مشروعات بالمنطقة..72٪ منها قيد التنفيذ

«بيتك للأبحاث»: 71 مليار دولار عقود قطاع الإنشاءات بـ 2013 .. الأكبر منذ 2008

أكد تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن مشاريع البنية التحتية على المستوى العالمي هي بمنزلة العمود الفقري للاقتصاد العالمي وعليها يتوقف النمو والتقدم للمجتمعات في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، حيث تعتمد كل منطقة على أسلوب معين في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، إما من خلال الحوكمة أو القطاع الخاص أو كليهما.

وألقى التقرير الضوء على تطوير مشاريع البنى التحتية في منطقة الشرق الأوسط وكشف أن المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول خليجيا من حيث قيمة المشاريع والتي تتنوع لتشمل مجالات عدة.. وفيما يلي التفاصيل:

يشير مصطلح البنية التحتية إلى المرافق والأعمال المستخدمة لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، ويمكن تقسيمها إلى بنية تحتية اقتصادية تتكون من المرافق والخدمات مثل الطرق الرئيسية والمطارات ومحطات توزيع الكهرباء والماء وأنظمة الاتصالات، وبنية تحتية اجتماعية، تتألف من المرافق العامة التي توفرها عادة الحكومات مثل المستشفيات والمدارس والمساكن منخفضة التكاليف.

وتوفر العديد من أصول البنية التحتية احتياجات تطلعيه للمستهلكين، في الوقت الذي يكون فيه توفير البنية التحتية للخدمات الأساسية مثل نقل وتوزيع الطاقة والمدارس والمستشفيات ودور رعاية المسنين ضرورة بغض النظر عن الحالة الاقتصادية للبلاد.

الكويت والبحرين وعمان خارج الكبار بمشاريع البنى التحتية

السعودية أكبر سوق إنشاءات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبالغ تصل إلى 75 مليار دولار

الإمارات

وعاود قطاع الإنشاءات والبنية التحتية في الشرق الأوسط النمو، حيث تشير التقديرات إلى منح عقود بإجمالي 71 مليار دولار بنهاية 2013، وهو مستوى لم يشهده القطاع منذ 2008. وباستثناء المشروعات التي لم يتم البت فيها وتلك التي ألغيت، فإن قيمة المشروعات الحالية في المنطقة هي 1,3 تريليون دولار منها مشروعات بقيمة 935 مليار دولار قيد التنفيذ ومشروعات بقيمة 83 مليار دولار تم طرحها لتقديم المناقصات بشأنها ومشروعات بمبلغ 162 مليار دولار في مرحلة التصميم والتخطيط ومشروعات بقيمة 110 مليارات دولار قيد الدراسة. وبالرغم من ذلك، كان هناك تحول في القطاع هذا العام، حيث لم تعد الإمارات المصدر الرئيسي للنشاط بسبب العقود الممنوحة بمليارات الدولارات لمشاريع المترو في السعودية وقطر. تصدرت السعودية الموقف كأكبر سوق من حيث العقود الممنوحة في النصف الأول من عام 2013، حيث بلغت صفقاتها الموقعة 14,3 مليار دولار لتتجاوز الإمارات التي منحت عقودا بقيمة 8,7 مليارات دولار خلال نفس الفترة. كما تفوقت قطر على الإمارات من حيث حجم العقود الممنوحة في النصف الأول من 2013 بإجمالي 12,2 مليار دولار. ومنذ ذلك الحين، تم توقيع عقود بقيمة 22,5 مليار دولار لإنشاء مترو الرياض.

السعودية

وتعد المملكة العربية السعودية حاليا أكبر سوق للإنشاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث قيمة الأعمال الجارية بإجمالي عقود قيد التنفيذ بمبلغ 75 مليار دولار. بينما يصل المبلغ في الإمارات إلى 70 مليار دولار وقطر 44 مليار دولار. كما أن طبيعة المشاريع الإنشائية التي يتم تنفيذها تتغير، حيث تتزايد مشاريع البنية التحتية بصورة مطردة في المنطقة منذ 2010 ومن المتوقع أن يسجل 2013، التي لم تظهر الأرقام النهائية بعد، ذروة مماثلة لما كان عليه الوضع في 2008 عندما سجلت 17,9 مليار دولار. من جهة أخرى، يتزايد الإنفاق على الرعاية الصحية بشكل ملحوظ منذ عام 2009 عندما تم منح عقود فقط بمبلغ 800 مليون دولار، وقد تم منح عقود بمبلغ 4 مليارات دولار في النصف الأول من 2013 في قطاع الإنشاءات الخاصة بالرعاية الصحية. ويتوقع أن تستمر هذه الوتيرة. وترسم آفاق النمو لقطاع الإنشاءات والبنية التحتية صورة إيجابية للغاية. وتتمثل الدوافع الرئيسية لنمو القطاع في استمرار النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وقوة النمو السكاني، ومن غير المتوقع أن يحدث تغييرا هائلا في المدى المتوسط في أي من مقومات النمو هذه. ولطالما كانت منطقة الشرق الأوسط مصدرا جيدا لتحقيق الشركات المحلية والدولية لأرباح بمستويات مرتفعة، خاصة في ظل ارتفاع حجم الصفقات الإنشائية الموقعة منذ 2005 والتي سجلت 575 مليار دولار. وتشير التوقعات إلى توقيع عقود إنشائية بإجمالي مبلغ 68 مليار دولار في 2014، كما يتوقع أن تحافظ السعودية على مكانتها كأكبر سوق للإنشاءات في المنطقة، تلتها الإمارات ثم قطر. ويأتي نمو القطاع في السعودية مدفوعا بالسرعة الكبيرة في النمو السكاني للمملكة الحاد ورغبة الرياض في تحسين الطاقة الاستيعابية لبنيتها التحتية الاجتماعية. ونتوقع أن تستمر سوق الإنشاءات في الكويت وعمان والبحرين في كونها صغيرة الحجم مقارنة بجيرانهم الآخرين من دول مجلس التعاون الخليجي. لكن تمتلك كل من الكويت وسلطنة عمان القدرة على زيادة قيمة عقود الإنشاءات وتوسيع السوق لديها من خلال في حالة استغلال القطاع الخاص للمشاركة في توسيع حجم السوق وزيادة العقود. وهناك مؤشرات على أن البلدين قد يصبحان أسواقا كبرى في قطاع الإنشاءات في حالة تطبيق السياسات والاستراتيجيات الصحيحة.

أوروبا

غالبا ما يشارك القطاع الخاص في أوربا الحكومة في تمويل وتطوير أنشطة البنية التحتية على نطاق واسع، مثل قطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد كانت المملكة المتحدة رائدة في هذا المسعى من خلال تطبيق نظام مبادرات التمويل الخاص التي يقوم بها القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية التحتية. كما استغلت القارة الأوربية القطاع الخاص بنجاح في تمويل مشاريع في عدة قطاعات. فعلى سبيل المثال، قامت شركات خاصة بتطوير شبكة الطرق السريعة الفرنسية، كما تمت خصخصة غالبية الطرق السريعة في فرنسا في 2005. وتدرس العديد من الحكومات في بلدان مثل ألمانيا واليونان وإيرلندا واسبانيا الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل. هذا، وتشير تقديرات الاتحاد الدولي للسكك الحديدية أنه من المتوقع أن ينمو الشحن عبر السكك الحديدية بنسبة 64٪ في الفترة من 2007 إلى 2020.

مطلوب 53 تريليون دولار بحلول 2030

تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى أن الاستثمارات المطلوبة في البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء والمياه سوف تصل إلى 53 تريليون دولار بحلول 2030، وذلك بعيدا عن الموانئ والمطارات والبنية التحتية الاجتماعية، والتي تمثل 2,5٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2030.

ويتوقع حسب تقديرات البنك الدولي، أن يزيد عدد سكان المدن في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي بمقدار 500 مليون نسمه على مدى السنوات الـ 20 المقبلة مما يلقي بضغوط هائلة على البنية التحتية. علاوة على ذلك، فمن المتوقع أن تدعم قوة النمو الاقتصادي الاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية، مع اتجاه لقيادة بلدان آسيا الناشئة للنمو.

واستنادا إلى إحصاءات الأمم المتحدة، بلغ تعداد سكان العالم في عام 1950 نحو 2,5 مليار نسمه وازداد التعداد حاليا إلى ما يتجاوز 7 مليارات نسمة ومن المتوقع أن يتجاوز الـ 9 مليارات نسمة بحلول 2050. كما تظهر الدراسات أيضا أن النمو في البلدان الصناعية أقل بكثير من حيث الديناميكية مما هو عليه في الاقتصادات الناشئة، لاسيما في البلدان النامية.

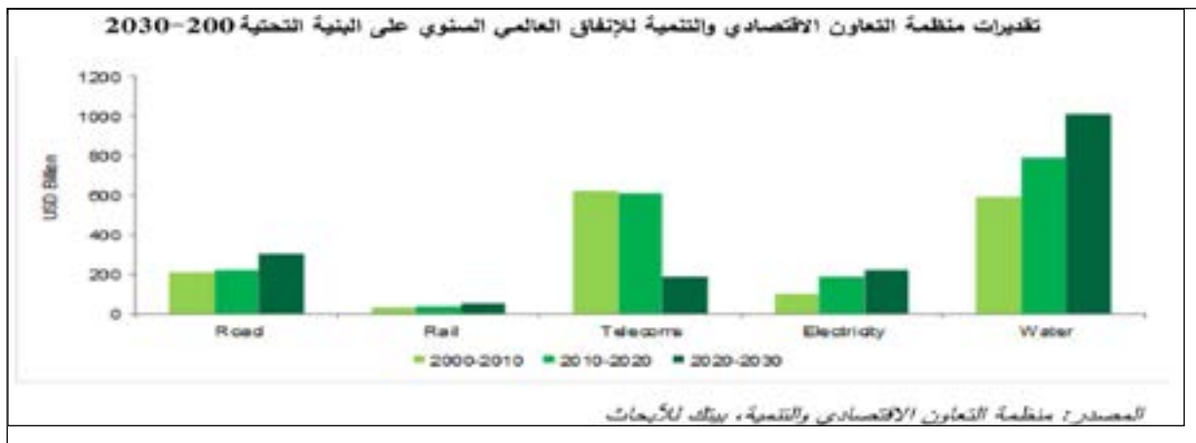

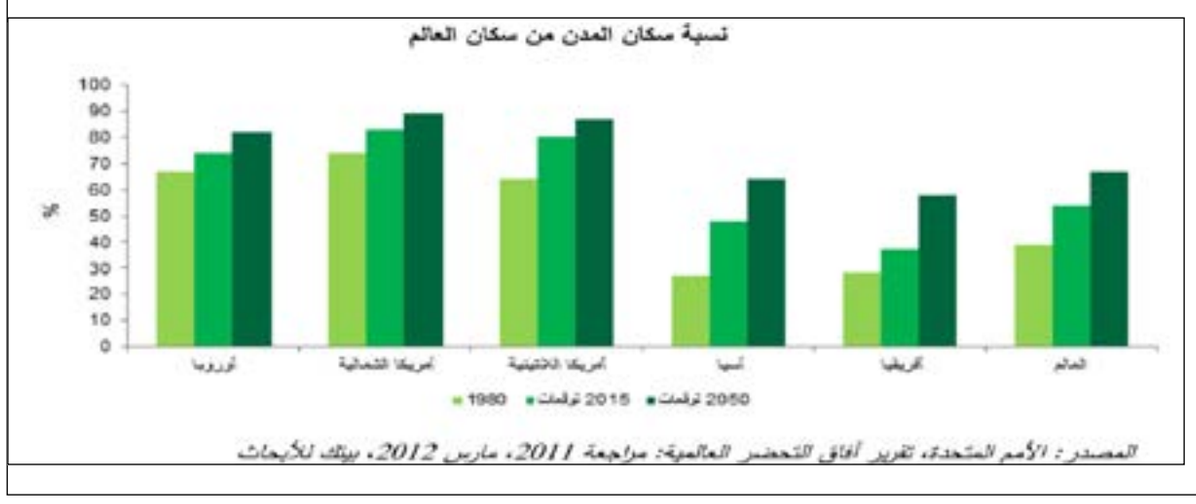

خروج 9 مليارات دولار من صناديق الأسواق الناشئة في أسبوع

رويترز: قالت بنوك امس نقلا عن بيانات لمؤسسة إي.بي.إف.آر جلوبال التي تتعقب تحركات الأموال: إن المستثمرين سحبوا 9 مليارات دولار من صناديق الأسهم والسندات بالأسواق الناشئة خلال الأسبوع الماضي المضطرب، وشهدت الأسهم أكبر نزوح للاستثمارات في عامين ونصف العام. وأرسلت إي.بي.إف.آر التي مقرها بوسطن بيانات إلى العملاء مساء الخميس الماضي تظهر ان صناديق الأسهم بالأسواق الناشئة فقدت 6,3 مليارات دولار في أسبوع حتى 29 يناير في أكبر نزوح أسبوعي للاستثمارات منها منذ أغسطس 2011. وشهد هذا الأسبوع انخفاضات كبيرة في عملات الأسواق الناشئة واضطرت البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة او التدخل للحد من هبوط العملات. وأظهرت البيانات أن التدفقات الخارجة من أسهم الأسواق الناشئة هذا العام بلغت بالفعل 12,2 مليار دولار مقارنة مع 15 مليار دولار خرجت خلال العام الماضي بأكمله. وشكلت صناديق المؤشرات المتداولة التي تقتفي أثر المؤشرات ثلثي عمليات النزوح.

وشهدت صناديق الأسهم التي تتعقبها إي.بي.إف.آر خروج استثمارات للأسبوع الرابع عشر على التوالي.

وفقدت صناديق السندات أموالا أيضا، حيث قالت البنوك: إنه تم سحب 2,7 مليار دولار من تلك الصناديق أو 1,2٪ من الأصول التي تديرها.

وبذلك يرتفع إجمالي التدفقات الخارجة من صناديق السندات في 2014 إلى 4,6 مليارات دولار مقارنة مع 14,3 مليار دولار في العام الماضي بأكمله.

«موديز»: رفع الفائدة التركية يهدد النمو

أرقام ـ قالت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين أمس إن رفع تركيا لأسعار الفائدة بشكل طارئ سيدعم ثقة المستثمرين ولكنه من غير المرجح ان يوقف البيع المكثف لليرة التركية كما انه يهدد النمو الاقتصادي.

وتوقع محللو «موديز» نمو الاقتصاد التركي 3٪ هذا العام ولكن تلك التوقعات تميل إلى الجانب السلبي وتحديدا بعد تشديد السياسة النقدية التركية.

وأضاف المحللون ان تركيا تواجه تحديات كبيرة بعد تحرك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة لتخفيض مشترياته من الأصول مما يؤدي لسحب السيولة النقدية من الأسواق العالمية. وحصلت تركيا على أدنى مستويات التصنيف من وكالة «موديز» عند «ـBBB».

وجدير بالذكر أن البنك المركزي التركي قام برفع أسعار الفائدة خلال الأسبوع الجاري بشكل حاد وذلك محاولة منه لحماية الليرة التركية من المزيد من التراجعات.

وزاد البنك المركزي سعر الاقراض لليلة واحدة إلى 12٪ من 7,75٪ وسعر فائدة الريبو لأجل أسبوع الى 10٪ من 4,5٪ وسعر فائدة الاقتراض لليلة واحدة الى 8٪ من 3,5٪. وبعد هذا الارتفاع شهدت الليرة التركية تحقيقها لأكبر مكسب يومي منذ أكثر من خمس سنوات، ولكنها سرعان ما تلاشت خلال التداولات التالية للقرار.

وارتفع الدولار امام الليرة التركية في تداولات أمس بنسبة 0,57٪ ليصل إلى 2,775 .

إقبال يفوق التوقعات على حجوزات رحلات الفضاء

ريتشارد روبنسون مؤسس مجموعة فيرجن

تمكنت شركة متخصصة تعتزم إطلاق رحلات سياحية إلى الفضاء الخارجي من جمع 80 مليون دولار على شكل دفعات مقدمة من الراغبين في السفر إلى الفضاء، وذلك على الرغم من أنها لم تحصل حتى هذه اللحظة على التراخيص اللازمة لإرسال أفواج سياحية من قاعدة إطلاق المركبات الفضائية في الولايات المتحدة، بحسب «العربية نت».

وكان الملياردير البريطاني الشهير السير ريتشارد برانسون قد أسس شركة سياحية خاصة لتنظيم الرحلات إلى الفضاء وأطلق عليها اسم (Virgin Galactic)، إلا أنه لم يتمكن حتى اللحظة من تسيير أي رحلة، كما لم يتمكن من الحصول على التراخيص اللازمة لذلك.

وأعلن برانسون الذي استثمر مئات الملايين من الدولارات في هذا المشروع، أنه سيطلق أولى رحلاته السياحية إلى الفضاء في يوم «كريسماس داي»، وقال: «ربما أرتدي ملابس بابا نويل خلال الرحلة»، إلا أن الرحلة لم تتم في موعدها ليعلن في آخر توقعاته عن إطلاق الرحلة خلال صيف العام الحالي 2014 وسيصطحب فيها معه ابنيه هولي وسام. وجاء الكشف عن تمكن الشركة من جمع 80 مليون دولار في كتاب جديد من تأليف الكاتب البريطاني المتخصص في كتابة السير الذاتية توم بور، حيث نشر كتابه الجديد تحت اسم «برانسون: ما وراء القناع»، حيث تناول فيه مسيرة حياة برانسون الذي تمكن من تأسيس العلامة التجارية الشهيرة في بريطانيا (فيرجن) والتي تضم أكثر من 40 شركة تعمل في مختلف المجالات.

ويقول برانسون إنه يطمح إلى التحليق ليس فقط إلى القمر، وإنما إلى كوكب المريخ أيضا وإلى ما بعد المريخ، إضافة إلى تأسيس فنادق فضائية من أجل السياح الذين يرغبون بمغادرة الأرض وقضاء بعض الوقت في رحلات استجمامية إلى الفضاء. ورغم أن الكتاب الجديد كشف أن الشركة استطاعت أن تحصد حتى الآن 80 مليون دولار كـ «عربونات» من زبائن الرحلات الفضائية، إلا أن الكتاب لم يكشف أعداد الذين سجلوا وقاموا بحجز مقاعدهم من أجل غزو الفضاء في رحلات سياحية. وبالكشف عن حجم الحجوزات المبدئية للرحلات الفضائية يتبين الإقبال الكبير الذي تشهده الرحلات السياحية المفترضة إلى الفضاء الخارجي، كما يشير هذا الإقبال إلى مستقبل صناعة السياحة في العالم والتي شهدت أصلا في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة بسبب الطفرة في وسائل النقل والمواصلات وانخفاض تكاليف الطيران.